مجلة مينا للدراسات الاقتصادية
المجلد 02/العدد 04 (2019) ، ص ص133- 150

مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008-2017م

The Impact of both Public Expenditure and Foreign aid on Economic Growth in the West Bank and Gaza Strip for the Period 2008-2017

د. ياسر محمد احمد أبو عيد

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، yaseer1970-20@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/17 تاريخ القبول: 2020/05/20 تاريخ النشر:2020/06/25

ملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير كل منالنفقات العامة والمساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي في فلسطين ، حيث تحددت مشكلة الدراسة في السؤال الاتي : ما مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي ؟ ومن اجل تحقيق هذا الهدف و الإجابة على السؤال الرئيسي تم صياغة فرضيات الدراسة ، حيث نصت الفرضية الأولى : على وجود تأثيرللنفقات العامةعلى النمو الاقتصادي، و نصت الفرضية الثانية : على وجود تأثيرللمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي ، و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ، من خلال دراسة إحصائيةتناولت التسلسل الزمن لفترة من 2008 حتى 2017م ،و تحليل البيانات من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير كل من المتغيرين (النفقات العامة و المساعدات الخارجية) على النمو الاقتصادي ، و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود تأثير للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في حين بينت الدراسة على عدم وجود تأثير للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي ، اما اهم التوصيات فتمثلت في ضرورة عدم الاعتماد على المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي و ضرورة زيادة النفقات العامة .

كلمات مفتاحية :النفقات العامة، المساعدات الخارجية ، النمو الاقتصادي،الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

The study aimed at identifying the effect of public expenditure and external aid on economic growth in Palestine. The problem of the study was determined in the following question: What is the effect of both public expenditures and foreign aid on economic growth? In order to achieve this goal and to answer the main question, the hypotheses were formulated. The first hypothesis was that there is an impact on public expenditure on economic growth. The second hypothesis is that there is an impact of foreign aid on economic growth. , Through a statistical study on the sequence of time for the period from 2008 to 2017, and the analysis of data through the simple linear regression model to

see the effect of both variables (public expenditure and external aid) on economic growth, and the study reached a set of results, Effect of The study showed that there is no impact of foreign aid on economic growth. The most important recommendations were the need not to rely on foreign aid in economic growth and the need to increase public expenditure.
Keywords: public expenditure, foreign aid, economic growth, GDP**.**

المؤلف المرسل للمقال: ياسر محمد احمد أبو عيد ، الإيميل: yaseer1970-20@hotmail.com

1.مقدمة:

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى اليها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع التيي تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبط عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر، بخلاف ما نجده في فلسطين ، حيث تفتقر إلى مثل هذه العوامل وغيرها، نظرا للعوامل السياسية و الاجتماعية الأخرى. إن الاقتصاد الفلسطيني فتقر إلى سياسة اقتصادية ترفع من مستوى المعيشة و تقضي على نسب البطالة - التي وصلت إلى حوالي 52% في قطاع غزة و ما نسبته 18% عام 2018م .ان أهم معوقات النمو الاقتصادي في قطاع غزة هو الاحتلال الإسرائيلي سواء بشكل عام من خلال السيطرة على مصادر السلطة الفلسطينية التمويلية و العينية ، او بشكل خاص على قطاع غزة من خلال الحصار و الإغلاق والتحكم بالمعابر منذ العام 2007م و منع إدخال مواد البناء و عناصر الإنتاج الأخرى، بالإضافة إلى العوامل الداخلية لقطاع غزة ، و من العوامل التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد ، النفقات العامة والمساعدات الخارجية حيث لهما أهمية كبيرة في زيادة القوة الشرائية للمواطن ومن ثم الطلب الكلي ..الخ ، تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النفقات العامة والمساعدات الخارجية ودورهما في النمو الاقتصادي.

1.1.مشكلة الدراسة:

تعاني الضفة الغربية و قطاع غزة من مشاكل متعددة و مختلفة منها ما هو سياسي او اقتصادي او اجتماعي ، جميعها ارخى بظلالة على سكان القطاع المحاصر ، مما أدى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلا أن وصل خلال الفترة الأخيرة نسبة (-0.2%)، في هذه الدراسة سنعالج مشكلة من هذه المشاكل إلا وهي المشاكل الاقتصادية والمتمثل في مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي ، بعيدا عن الأسباب السياسية الأخرى و التي تتمثل في الحصار و الإغلاق الإسرائيلي و الانقسام الفلسطيني ،من هنا جاءت مشكلة الدراسة و التي تم صياغتها في التساؤل الرئيسي الآتي: **ما مدى تأثير النفقات العامة و المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي؟**

2.1. تساؤلات الدراسة:

1- هل تشكل النفقات العامة عاملا تأثيريا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-2017م؟

2- هل تشكل المساعدات الخارجية عاملا تأثيريا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-2017م؟

3.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات السابقة تم صياغة مجموعة من الفرضيات كانت على النحو الآتي: -

الفرضية الأولى: تعمل النفقات العامة في التأثير على النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثالثة: تعمل المساعدات الخارجية في التأثير في النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة (0.05).

4.1. أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى النقاط الآتية:

- توضح الدراسة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية (الإنفاق الحكومي -المساعدات الخارجية) في النمو الاقتصادي.

- يمثل هذا البحث إطار عملي منهجي لصانعي السياسات فيما يتعلق بالعوائق المحددة للنمو الاقتصادي من اجل تحقيق أهداف تنموية.

- إثراء المكتبة العربية من الدراسات الحديثة التي تتناول معوقات النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في الوقت الراهن.

5.1. أهداف البحث:

نسعى من خلال البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي في معدل النمو الاقتصادي؟
- معرفة مدى تأثير المساعدات الخارجية في معدل النمو الاقتصادي؟

6.1. حدود الدراسة:

- حدود مكانية:(فلسطين).
- حدود زمانية: 2017م.

7.1. منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستنباطي في صياغة الفرضيات و كيفية معالجة المشكلة ، والمنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات و المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة و تحليل نتائجها.

8.1. مصادر المعلومات:

أ. **المصادر الثانوية:** استعان الباحث بالمصادر والمراجع العلمية المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات والرسائل الجامعية وغيرها للحصول على المادة الجاهزة لأدبيات الدراسة والمتوفرة لبناء الإطار.

ب. **المصادر الأولية :**عمد الباحث إلى تحليل بيانات إحصائية تتعلق بالدراسة .

9.1. الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical PackageforSocial Science (SPSS)**.

10.1. الدراسات السابقة

دراسة أبو عيدة والزبدة ،2015م، جامعة الخليل

هدفت الدراسة الى تحليل مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانيةللقطاعات الاقتصادية للفترة 1994م-2013م. من خلال استخدام نموذج قياسي معتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم تقسيم فترة الدراسة الى أربع فترات مختلفة، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، اما اهم التوصيات: ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتعزيز سياستها النقدية بشكل يؤدي الى تنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني.

دراسة الغرباوي،2015

هدفت الدراسة إلى البحث والتحليل في مفهوم رأس المال البشري، والتي تناولت دراسته إبراز دورة في إحداث عملية النمو الاقتصادي، من خلال دراسة وصفية لمدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج قياسي يبين اثر مؤشرات قياس راسم المال البشري على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 2000-2012م،و قدر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و توصلت الدراسة إلى إن المتغيرات المستقلة -مؤشرات قياس رأس المال البشري فسرت ما نسبته 40% من التغير المتغير التابع. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام والتركيز المكثف في تطور راس المال البشري والاستثمار من خلال التدريب والتعليم.

2. الدراسة النظرية

1.2. النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة من اهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي و الرفع من مستوى الرفاهية لدى افراد المجتمع .

1.1.2. مفهوم النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام(السيد عبد المولى،المالية العامة،ص: 57).

ومن هذا التعريف يتضح ثلاثة عناصر مهمة تميز الإنفاق العام،وهي:

- أن الإنفاق العام يتسم بكونه مبلغا نقديا
- أن الإنفاق العام يقوم به شخص عام (سواء كان استهلاكيا أم استثماريا)

- أن الإنفاق العام يستهدف تحقيق منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة

2.1.2.أهمية النفقات العامة في الاقتصاد

ليس هناك من شك في أهمية الدور الذي يلعبه الإنفاق العام باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترمي إليها خلال فترة معينة.

ولعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج والاستهلاك باعتبارهما النشاطين الرئيسي ينفي الاقتصاد القومي،ويمكن توضيح تلك الآثار في ما يلي:

أولا: أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي:

يؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، بالإضافة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية والتي تتمثل في الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال، بالإضافة إلى إسهامها في زيادة الناتج القومي. كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات،مما يؤثر على زيادة مقدرتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية.

ثانيا: أثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي:

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق. ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك القومي من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يُخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات، حيث تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة المقدرة المالية

للدولة و للمواطن من خلال زيادة استهلاكه للسلع والخدمات والتي بدورها تشجع الجهات الإنتاجية على زيادة إنتاجها و زيادة أرباحها و تحقيق مزيدا من النمو الاقتصادي.

جدول رقم(1): النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة

2008- 2017م(مليون دولار)

السنة	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي
2008	3488	8.308
2009	3105	7.688
2010	3259	7.378
2011	3257	7.568
2012	3484	8.853
2013	3428	8.767
2014	3572	8.943
2015	3880	9.414
2016	4100	1.0087
2017	4050	13.686

المصدر:سلطة النقد الفلسطينية تقارير سنوية 2008-2017 رام الله 2018م

يلاحظ من الجدول السابق ان هناك زيادة في النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 2008-2016م بنسبة 17% ، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة ما نسبته 21%. كذلك من الملاحظ ان الزيادة في النفقات العامة للفترة من 2008م و لغاية 2013م ، لم تكن كما هي المطلوبة ، و هذا مؤشر ليس من مصلحة الدولة بشكل عام ، نظرا لازدياد حاجات الدولة المختلفة ، التي تتطلب زيادة في النفقات العامة .

شكل رقم (1) يوضح تأثير النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي

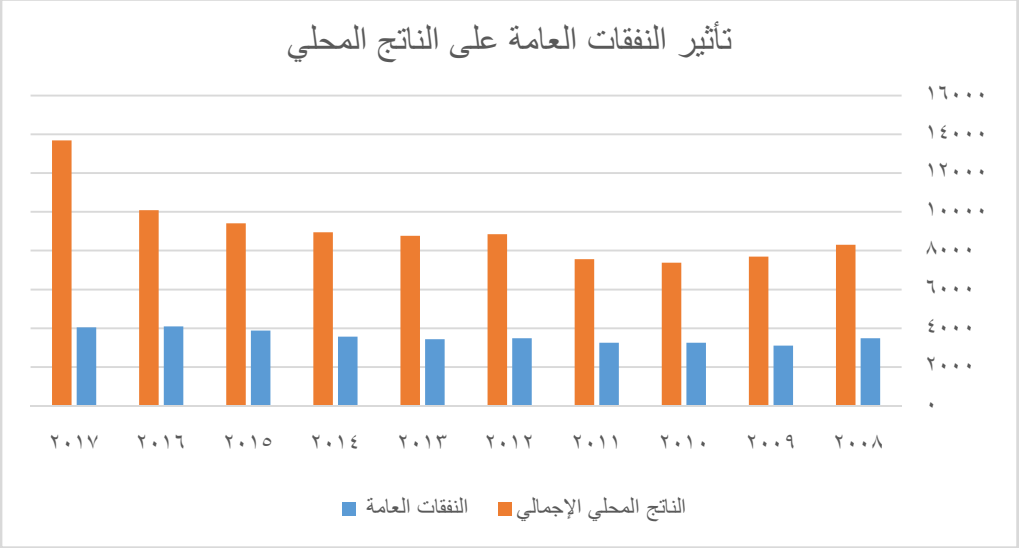

المصدر: تم اشتقاق الشكل من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،للفترة 2008-2017م .

2. المنح والمساعدات الخارجية

تم تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م ، بناء على اتفاقيات دولية شاركت فيها الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، وتعهدت هذه الدول و غيرها من خلال عقد مؤتمرات دولية للمانحين الدوليين من تقديم المساعدات المالية والمادية للسلطة الفلسطينية ، لكي تقوم في أداء مهامها و تقديم الخدمات للمواطنين كمقدمة للحكم الذاتي، واخذت هذه المساعدات شكلا اما سنويا او حسب الاتفاق .حيثتعتبر المساعدات الاقتصادية الخارجية في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها الدول النامية في تمويل أنشطتها المختلفة ، فالمعونات والمنح المقدمة من الدول الغنية إلى الدول ذات مستويات الدخل المتدنية تمثل لاقتصادياتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية ، ولكن على الرغم من أن المساعدات الاقتصادية الخارجية تعد

مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة عاقت مسيرة التنمية في بعض الدول النامية.

1.2.مفهوم المساعدات الخارجية

هناك اختلاف في تعريف المساعدات الخارجية طبقاً لعدد من العوامل والمعايير والدوافع. وتعددت الهيئات والدول المانحة وتعددت مصادر الحصول على المعلومات و البيانات ،ففي الدول النامية يقتصر التعريف على المنح الاقتصادية الخالصة التي لا تحمل أي التزام بالوفاء ، في حين أن في الدول المتقدمة يتسع ليشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة و ائتمان التصدير والمساعدات الفنية وبرامج التدريب و رؤوس الاموال أو إعادة جدولة المديونية أو المزايا الجمركية.

وقد عرفت لجنة مساعدات التنمية (DAC (Assistance Committee Development لمنظمةOECDعلى أنها المعونات التقنية و التدفقات المالية من الدول الغنية إلي الدول الفقيرة التي تساعد في تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رخاء المجتمع ، ولابد أن يتحقق في هذه الموارد شروط أساسية منها أن تكون موجهه للتنمية وأن تكون من مصادر رئيسية وأن تحتوى على شروط امتيازيهأي ان عنصر المنحة فيها لا يقل عن 25%، ويري كارول لانشستر ان هذه المساعدات يجب ألا تتضمن أي مساعدات عسكرية وألا توجه إلى القطاع الخاص بل إلى القطاع الحكومي.

ومن ذلك يمكننا تعريف المساعدات الاقتصادية على أنها" مساعدات عينية أو نقدية تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات 25% على الأقل.

2.2. أهمية المساعدات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني

تشكل المنح و المساعدات الخارجية رافدا أساسيا من روافد الخزينة ويستخدم الجزء الأكبر منها لدعم الموازنة فيما يتم استخدام جزء بسيط منها لدعم المشاريع التطويرية ، وكذلك تسهم المنح و المساعدات الخارجية في تمويل العجز الحكومي و تحويل هذا العجز الى

فائض في كثير من الأحيان .(سلطة النقد الفلسطينية ،2017،ص25). و تمثل المساعدات الخارجية في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية في تمويل أنشطتها المختلفة ، فالمعونات والمنح المقدمة من الدول العربية والأجنبية تعمل على تطوير و تنمية القطاعات الخدمية والإنتاجية .

جدول رقم(2) يوضح المساعدات الخارجية و الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى عام 2017م(مليون دولار)

السنة	المساعدات الخارجية	الناتج القومي الحقيقي
2008	1978	8.308
2009	1402	7.688
2010	1277	7.378
2011	978	7.568
2012	996	8.853
2013	1365	8.767
2014	1222	8.943
2015	862	9.414
2016	811	10.087
2017	721	13.686

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية تقارير سنوية 2008-2017 رام الله 2018م

الجدول السابق يوضح قيمة المساعدات الخارجية التي تقدم للسلطة الفلسطينية من مختلف الدول من عام 2008م -2017م ، ويلاحظ التذبذب من سنة الى سنة أخرى ، حيث يلاحظ ان بلغت المساعدات الدولية عام 2008م حوالي 1978 مليون دولار ، في حين بلغت

عام 2011 م حوالي 978 مليون دولار، والشكل يوضح اكثر بطريقه أخرى ، حيث يلاحظ ان المساعدات الخارجية كان لها تأثير في الناتج القومي المحلي حتى عام 2013م، ثم بعد ذلك لم يعتمد زيادة الناتج القومي على المساعدات الخارجية ، وهذا يوكد صدق النظرية الاقتصادية ، حيث من الممكن أن يعتمد الناتج القومي على المساعدات والمنح لفترة محدودة ثم بعد ذلك يصبح النمو يحدث بطريقة ذاتية واعتمادا على ما حققته هذه المساعدات من تكوين رأسمالي .

شكل رقم (2)يوضح تأثير المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي

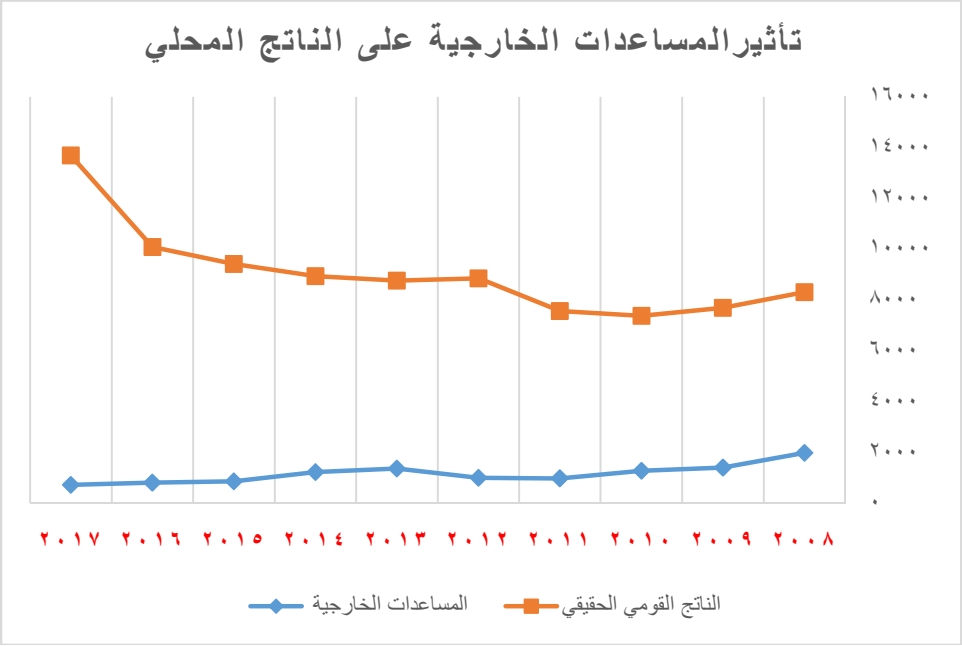

المصدر: تم اشتقاق الشكل من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،للفترة 2008-2017 .

3. النمو الاقتصادي

1.3 مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنة تحقيق زيادة في الدخل او الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، ويعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي، اخذا بعين الاعتبار الزيادة السكانية ، أي ان تكون الزيادة في الدخل المحلي الإجمالي اكبر من الزيادة السكانية ، و بالتالي يعبر النمو

الاقتصادي عن مقدار الزيادة في متوسط دخل الفرد، ويمكن حسابة من خلال المعادلة الاتية:100×$TCE = \frac{PIBT - PIBT-1}{PIBT-1}$ (المدهون حسن،2015، 382) حيث TCE: معدل النمو الاقتصادي

PIB_t: الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية

PIB_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة

2.3. قياس النمو الاقتصاد

يقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وهناك عدة مقاييس ، ولكن أفضلها وأكثرها شيوعا هو معيار متوسط الدخل للفرد ، حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما و أكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم ، إلا ان هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط و يمكن الحصول علية كما اسلفنا عن طريق المعادلة التالية:الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة /الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

3.3. أهمية تحليل النمو الاقتصادي:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ-بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يعمل على زيادة دخل الفرد الحقيقي وكذلك زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإنه يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعدهم في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ب-بالنسبة للدولة: يعمل النمو الاقتصادي على زيادة عائدات الدولة و بالتالي فإنه يسهل عليها القيام بمهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية

كالصحة والتعليم، بالإضافة الى بحث الدولة في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

4.3. معدل النمو:

جدول رقم(3) : معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو للفترة 2008-2017بالأسعار الثابتة للسلطة الوطنية الفلسطينية(مليون دولار)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي	معدل النمو
2008	2310	----
2009	2076	-0.10
2010	1936	-0.067
2011	1927	0.0
2012	2187	0.13
2013	2102	-0.03
2014	2086	-0.007
2015	2127	0.01
2016	2216	0.04
2017	2600	0.18

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية تقارير سنوية 2008-2017 رام الله 2018م

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS).

4. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة والناتج المحلي (النمو الاقتصادي.)

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة اثر مؤشرات المتغيرات المستقلة (النفقات العامة)على المتغير التابع (الناتج القومي الإجمالي)، وقد تبين من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (4): تحليل الانحدار الخطي البسيط النفقات العامة (المتغير التابع: الناتج القومي الاجمالي)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	الخطأ المعيار	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال /غير دال
الثابت	732.03		400.0	1.84	0.000	0.05 دال
النفقات العامة	0.32		0.0468	6.97	0.000	0.05 دال
تحليل التباين ANOVA						
معامل الارتباط		0.93				
قيمة اختبار F		48.21	القيمة الاحتمالية			0.000
قيمة معامل التفسير R^2		0.87	القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير			0.000
النموذج $y=732.03+0.32x_1+u$						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية 2008م/2017م.

يتضح من نتائجالجدول أعلاه ما يلي:-

- ان هناك ارتباط قوي بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغ 93% ، و كذلك قيمة F المحسوبة و التي تساوي 68.68، وهذا مؤشر قوي على أهمية و دور النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي.
- من خلال معامل الانحدار تبين ان تأثير النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي كانطرديا حيث بلغ (0.32) بمعنى أن زيادة المنح و النفقات العامة بنسبة 1% ، سوف يقابله زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 32% .

- بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2 = **87%** والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغير المستقل (النفقات العامة) التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع كبيرة عند مستوى دلالة 0.05.

- ويمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي: نموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط

$$Y= Constant + b_1x_1 + b_2x_2 + u$$

ويمكن كتابة المعادلة بالصورة الرياضية الآتية:-**النموذج** $y=732.03+0.32_{x1}+u$

حيث:

Y: الناتج المحلي الاجمالي

x_1:النفقات العامة

b_1, b_2: تمثل معاملات الانحدار

constant: ثابتالانحدار.

u: تمثل الخطأ العشوائي.

من خلال ما سبق من مؤشرات إحصائية يتبين مدى تأثير المتغير المستقل (النفقات العامة) في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي النمو الاقتصادي ، وعليه أي انخفاض في النفقات العامة للسلطة الفلسطينية ، فانة سوف يؤثر تأثيرا سلبيا على الانتاج المحلي و بالتالي على النمو الاقتصادي .

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنح و المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي.)

لاختبار الفرضيةتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة اثر مؤشرات المتغيرات المستقلة (المنح والمساعدات الخارجية)على المتغير التابع (الناتج القومي الاجمالي) ، وقد تبين من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم (5): تحليل الانحدار الخطي البسيط المنح والمساعدات الخارجية (المتغير التابع: الناتج القومي الاجمالي)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال /غير دال
الثابت	2704.50	1161.6	2.32	0.000	
المنح والمساعدات الخارجية	-0.173	0.135	-1.29	0.000	0.05 غير دال
تحليل التباين ANOVA					
معامل الارتباط	0.43				
قيمة اختبار F	1.68	القيمة الاحتمالية			0.23
قيمة معامل التفسير R^2	0.19	القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير			0.000
النموذج $y=2704.50+-0.17x_1+u$					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية 2016م.

يتضح من نتائجالجدول أعلاه ما يلي:-

- وجود ارتباط بين المنح والمساعدات الخارجية من جهة و الناتج المحلي الإجمالي من جهة اخرى ، حيث بلغ معامل الارتباط43% .

- من خلال معامل الانحدار تبين ان تأثير المنح والمساعدات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي كان عكسيا حيث بلغ (0.17-) بمعنى أن زيادة المنح و المساعدات الخارجية بنسبة 1% ، سوف يقابله انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 17% وهو بشكل نسبي.

- بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2 = **19%** والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي يفسره المتغير المستقل (المنح والمساعدات الخارجية) التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع بلغت 19%، وهي نسبة ليست بالكبيرة .

ويمكن كتابة المعادلة بالصورة الرياضية الآتية:- **y=2704.0+- 0.175x1+u**

حيث:

Y: الناتج المحلي الاجمالي

x_1:المنح والمساعدات الخارجية

b_1, b_2:تمثلمعاملات الانحدار

constant: ثابتالانحدار.

u: تمثل الخطأ العشوائي.

من خلال ما سبق من مؤشرات إحصائية يتبين مدى تأثير المتغير المستقل (المنح والمساعدات الخارجية) في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي النمو الاقتصادي ، يتبين ان التأثير بالسالب وهو ما يفسر ان لا أهمية للمنح و المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-2017 م، و هو ما يتوافق مع كثير من الدراسات و الاقتصاديات حيث تعتمد كثير من اقتصاديات الدول على المنح والمساعدات الخارجية لفترة محدودة ويكون لها اثر في الناتج المحلي ، وبعد ذلك يأخذ التأثير بالنقصان ويعتمد الاقتصاد على ما تركته المساعدات الخارجية في الاقتصاد .

5. النتائج:

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

1- تراجع المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية عام 2016 بحوالي 60% عن العام 2008م.

2- لم يكن للمنح والمساعدات الخارجية تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2008-2016م .

3- زادت النفقات العامة للسلطة الفلسطينية عام 2016م بحوالي 18% عن العام 2008م.

4- هناك دور كبير للنفقات العامة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 2008-2016م.

5- لا تعتبر المنح والمساعدات الخارجية من المعوقات في النمو الاقتصادي

6- انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير حيث اصبح معدل النمو سلبيا وذلك لعوامل أخرى.

التوصيات

بناء على ما سبق فان الدراسة خرجت بالتوصيات الاتية:-

1- زيادة النفقات العامة من قبل الدولة لما لها من تأثير كبير على معدلات النمو الاقتصادي، وتخصيص النفقات للقطاعات العامة

2- توجيه النفقات العامة نحو المشاريع الاستثمارية او القطاعات التي تعد ذات توجهات استثمارية من القطاع الخاص.

3- لاحظ وجود تراجع في المنح و المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة ، وهذا يؤشر الى ضرورة قيام السلطة بزيادة اتصالاتها لزيادة المنح والمساعدات الخارجية حيث كبر الاقتصاد الفلسطيني بنسبة كبيرة عما كان علية من العام 1995.

4- بدأ تأثير المساعدات الخارجية ضعيفا في الناتج المحلي الإجمالي و هذا ان دل فإنما يدل على سلبية المساعدات الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني في المنظور الحالي.

5- رفع القيود المالية المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على حركة تنقل الأموال بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة و بين فلسطين والعالم الخارجي من جهة اخرى.

المراجع

المدهون ، حسن.(2015).**العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي ، دراسة قياسية 1980-2014** ،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، العدد12، دار التل للطباعة ، جامعة البليدة الجزائر

الغرباوي ، شادي جمال.(2015). ، **اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة

السيدعبدالمولى،**الماليةالعامة**. القاهرة: دارالفكرالعربي،بدونتاريخ.

سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2011رام الله ، فلسطين 2012م.

سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2014رامالله فلسطين 2015م

سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي2017 رام الله ، فلسطين 2018م